Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN: 2717- 8293

Djamel Ben MERAR [1] & Nassera MELLAH[2]

RASING FORCES: PATTERNS OF REDISTRIBUTION OF POWER IN WORLD POLITICS

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.6-3.15

Research Article

Received: 20/04/2021
Accepted: 13/05/2021
Published: 01/07/2021

This article has been scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published by Rimak Journal, www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

This article examines Rising Powers: Patterns of Power Redistribution in Global Politics, by creating a reliable framework for understanding the increasing complexities of the actors in the international arena. This is by studying the concept of power, which is one of the basic concepts in political science, whereby force imposes its logic on the curves of international relations and has multiple forms due to its complex nature. In what can be considered dual roles and reciprocal interactions, and to understand the dimensions, manifestations and nature of the actors in the power equation, especially the emergence of tensions and conflicts between the interests of the United States of America and the emerging powers in the world in light of the new strategic directions after the Cold War and each party's attempt to dominate areas of influence and wealth Proceeding from a pragmatic geopolitical policy.

Key words: Strength; Rising Powers; The Actors; International Relations.

[1] Dr. , Djlali Bounaama University, Algeria. d.benmerar@univ-dbkm.dz, https://orcid.org/0000-0002-2044-9388
[2] Dr. , M'hamed Bougara University, Algeria. n.mellah@univ-dbkm.dz, https://orcid.org/0000-0002-2044-9388

القوى الصاعدة: أنماط لإعادة توزيع القوة في السياسات االعالمية

جمال بن مرار [3]
نصيرة ملاح[4]

الملخص

يتناول هذا المقال القوى الصاعدة: أنماط لإعادة توزيع القوة في السياسات العالمية، من خلال إيجاد إطاراً يُعتدُّ به لفهم التعقيدات المتزايدة للقوى الفاعلة في الساحة الدولية؛ وهذا بدراسة مفهوم القوة الذي يعد من المفاهيم الأساسية في علم السياسة حيث تفرض القوة منطقها على منحنيات العلاقات الدولية وتتعدد أشكالها لطبيعتها المركبة؛ فيما يمكن اعتباره أدواراً ازدواجية و تفاعلات تبادلية، و لفهم أبعاد ومظاهر وطبيعة الفاعلين في معادلة القوة خاصة ببروز تجاذبات و صراعات بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة في العالم في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة لما بعد الحرب الباردة و محاولة كل طرف الهيمنة على مناطق النفوذ والثروة انطلاقا من سياسة جيوبولتيك براغماتية.

الكلمات المفتاحية: القوة؛ القوى الصاعدة؛ الفواعل؛ العلاقات الدولية.

المقدمة:

يعد مفهوم القوة من المفاهيم الأساسية في علم السياسة والعلاقات الدولية، ويختلف تعريف القوة بين الباحثين نظراً للطبيعة المركبة للمفهوم، فإنّ جوهر المفهوم كما ذكره "كارل فريدريك" هو إنشاء علاقة تبعية بين طرفين يستطيع من خلاله الطرف الأول أن يجعل الطرف الثاني يفعل ما يريد، أي التصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.وقد عرف "أوستين ربيني" القوة:على أنه علاقة التبعية و الطاعة من جانب و علاقة السلطة والسيطرة من الجانب الأخرى،وذلك بالإقناع و المكافأة أو بالعنف والإكراه، فإذا فشل الإقناع نستخدم المكافأة وإذا لم ينجح ذلك غالبا ما نستخدم القوة العنيفة.

تعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية،وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية وأن امتلاك عناصر القوة لا تكفي حتى تكون الدولة مؤثرة فلا بد من تبني سياسات فعّالة لا تستخدم القوة.

وعند دراسة القوة في العلاقات الدولية فإننا نأخذ بعين الاعتبار دور القوة في النظام الدولي،ولكن هذا المفهوم تطور عبر مراحل، فقد كان مفهوم القوة يركز على القوة العسكرية ودورها في العلاقات بين الدول ثم انتقل ليشمل القوة الاقتصادية التي أصبحت هي المعيار الأساسي للعلاقات الدولية،وتحول العالم إلى الأحادية القطبية السياسية (متعدد الأقطاب اقتصاديا ببروز قوى صاعدة) وانتشار العولمة (بكل أبعادها وأشكالها) ظهر نوعاً آخر من القوة للتأثير في العلاقات الدولية و هو القوة الناعمة والتي تعني القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين فإذا فرضنا أن هناك علاقة بين طرفين فأن الطرف الأول يستطيع أن يؤثر في الطرف الثاني عن طريق توجيه سلوكها ويتم بالانجذاب إلى ثقافة وقيم الطرف الآخر وليس عن طريق التهديد و الإرغام؛ وكان أوّل من صاغ هذا المصطلح "جوزيف ناي" في التسعينيات القرن الماضي،وتطور هذا المفهوم ليشمل القوة الذكية وهي تعتبر مزيج من استخدام كل من القوة الصلبة والقوة الناعمة معاً في العلاقات الدولية،ومن هذا المنطلق يمكن أن نوضح الأبعاد الثلاثية كما حددها "جوزيف ناي" في كتابه: "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية" فهي تشبه رقعة الشطرنج: أولا: الرقعة العليا و هي تشمل القضايا العسكرية التقليدية، ثانيا: الرقعة الوسطى وهي تتعلق بالقضايا الاقتصادية بين الدول، ثالثا:الرقعة السفلى وهي الخاصة الانتقالية مثل الإرهاب والجرائم الدولية وتغير المناخ وانتشار الأمراض.

وفي هذا السياق يؤكد " فابريس أرجونيس" في كتابه: "نظرية القوة " على أهمية دور عنصر القوة في فهم الخيارات الأساسية للعناصر الفاعلة في المجتمع الدولي مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية عل سبيل المثال كما يتطرق إلى

[3] د.، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، d.benmerar@univ-dbkm.dz
[4] د.، جامعة امحمد بوقرة، الجزائر، n.mellah@univ-dbkm.dz

أصول عنصر القوة ومكانتها في العلوم الاجتماعية كونها أصبحت تمثل تلوناً منتوعاً وأكثر تعقيداً و لغزاً أيضاً في بعض الأحيان ويعود ذلك برأيه إلى تعقد و صعوبة فهم ما وراء الدوافع المؤسسة للمواقف الدول تجاه قضايا معينة.
هناك ثلاث متغيرات تتمركز فيها القوة عالمياً ويمكن تحديدها في:

- شمولية القوة العسكرية.
- النزعة الانفرادية في استخدام القوة بعيد عن المؤسسات والتنظيمات الدولية.
- العامل التقني و التكنولوجي المتطور.

أهمية نظرية القوة في العلاقات الدولية:

1. الدور البارز الذي لعبته النظرية في صياغة مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية خاصة بتصنيف وأنواع القوة.
2. تزايد الاهتمام الدولي بموضوع القوة من حيث ازدياد قابلية الدولة على امتلاك أنواع جديدة من القوى واستخدامها.
3. أهمية القوة في تغيير شكل النظام الدولي و تحديد فاعلية الأقطاب به.
4. تغيير في شكل وعناصر قوة الدولة فبعدما كانت القوة العسكرية هي الأساس يضاف لها أنواع أخرى من القوى الاقتصادية والسياسية والتقنية والتكنولوجيا التي لها دور فاعلاً في تغيير مسار قوة الدول.

ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما تقدمنا به نطرح السؤال الرئيسي للاشكالية:
كيف أثرت توجهات القوى الصاعدة في رسم إطار جديد لإعادة توزيع القوة العالمية ؟
ومن هنا يتفرع عن هذا السؤال أسئلة التالية:

- ماالمقصود بالقوى الصاعدة ؟
- ماهي أنماط القوة وكيف يمكن قياس قوة الدولة ؟
- ماهو مستقبل توزيع القوة والنظام العالمي في السياسات العالمية ؟

للإجابة عن الإشكالية البحثية نطرح الفرضيات الآتية:

- كلما تزايد تحكم القوى الصاعدة بالمجالات الحيوية أدى إلى تراجع القوى التقليدية؛
- كلما اعتمدنا على أنماط خارجة عن سياق الوضع الراهن أدى إلى قصور النظرة في تفسير الظاهر؛
- كلما تزايد دور القوى الصاعدة على المستوى الاقليمي أدى بتغير توزيع القوة في النظام العالمي؛

أهمية الدراسة: يتلخص الهدف الأساسي الذي تصبو الدراسة لِتَوَصُّلِ إليه في محاولة فهم السياسات العالمية في توزيع القوة وكذا ظهور القوى الصاعدة وفق المتغيرات الدولية، وعليه ضرورة إعادة النظر في مفهوم القوة للوصول إلى المفهوم الحقيقي لمعرفة طبيعة القوة وكيف تتوزع في النظام العالمي.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للقوى الصاعدة

قد استحدث مصطلح القوى الصاعدة من طرف الهولنديAntoine Van Agtmael في التجمع المالي الدولي، وكان استعمال له سنة 1981 وكانت هذه الدول تقدم فرص مناسبة للمستثمرين، وهناك من يرى أنه مصطلح غامض ولايوجد له تعريف محدد وهذا التصور ظهر في ثمانينيات القرن العشرين مع التطور في أسواق البورصة في الدول النامية. (منير مباركية، 2015، ص122).
ويمكن القول أنها تلك الدول الأقل تقدما أو التي لاتصل إلى مستوى الدول المتقدمة ومنه فإن القوى الصاعدة هي دول لها خصوصية معينة تظهر خاصة في الجال الاقتصادي والتي تتميز بمايلي:

- تسجيل نمو سريع.
- زيادة مستوى معيشي للأفراد الذي يتجه إلى مستوى الدول المتقدمة.
- الشركات الجديدة وبنية تحتية.
- تحسن نوعية حياة المواطنين.

إن القوى الصاعدة توفر فرص استثمار وأرضية منايبة بأقل مخاطرة، كونها أشد نموا وأكثر استقطابا لرأس المال الخارجي، وفي هذا الصدد يشير " Carlos Quenan" إلى أن الدول الصاعدة تمتاز بنمو بليغ في دخل الفرد والعمل، ونصيب مرتفع في الدخل العالمي.
ومن الملاحظ أن الدول الصاعدة اندمجت بشكل سريع في الاقتصاد العالمي على الصعيد التجاري من خلال نمو قطاع التصدير والصعيد المالي من خلال تفتح الأسواق المالية لرأس المال الخارجي.
تتمركز أغلب القوى الصاعدة في القارة الآسيوية بالتحديد في الجانب الشرقي وتصنف كما يلي:

- الجيل الأول: هي حديثة التصنيع منذ السبعينيات من القرن العشرين مثل: التناتين الأربع الآسيوية وهي كوريا الجنوبية وتايوان وستغافورة وهونغ كونغ.
- الجيل الثاني: تشكل في الثمانيينات والتسعينيات وتمثل في صعود ماليزيا والصين والهند وكذا البرازيل والأرجنتين في القارة امريكا الجنوبية، بينما تراجع كل من اندونسيا وتيلاندا والفلبين. (محمد خنوش، د. س.ن، ص188).

تميز الدول الصاعدة بكثافة الاستثمار والتصدير من خلال انشاء مراكز توزيع لمنتجاتها عبر أنحاء العالم عن طريق الاستثمار في تلك الدول لتقريب منتجاتها من المستهلك.

أبرز الأسباب التي أدت إلى صعود هذه القوى مايلي:

- تقسيم العمل: سر العصرنة الاقتصادية في الدول الصاعدة تعود بالأساس للاقتصاد التنمية المنبسط.
- نمو الصادرات: من خلال تشجيع الصادرات لهذه الدول وتعزيز الغرض الوطني كبديل للاستيراد.
- قيمة الاستثمار: مصدره قيمة الادخار اليت ترتفع بارتفاع السكان لاسيما الاستثمارات المحققة من طرف البنوك الأجنبية. (Mark Kobayashi, 2008, P149).

الدول الصاعدة موجودة في أربع فئات للدخل في البنك العالمي:

- ضعيف: الهند والفيتنام.
- وسيط سفلي: البرازيل والصين.
- وسيط فوقي: المكسيك،روسيا وجنوب افريقيا.

المعايير المحددة للصعود:

- النمو في الدخل الاجمالي المحلي.
- رسملة المستفيد.
- الدخل الداخلي الصافي للسكان.
- الشروط المحيطة بالاقتصاد الكلي.
- حجم السوق والمنشآة.
- درجة السيولة الاقتصادية.
- مستوى الفساد.
- الانفتاح الاقتصادي.
- التنوع ونمو الصادرات.(Philippe Dorion, 2019, p09)

وبشكل عام يمكن القول أن الدول الصاعدة هي في مستوى دخل متوسط للأفراد قيمة النمو الناتج المحلي الاجمالي أكثر إرتفاعا بالنسبة للاقتصاديات الأكثر تقدما، وتتحمل تغير مؤسساتي أكبر.

الفرع الأول: دوافع ومقومات القوى الصاعدة: إن إنتهاج سياسة معينة أو سلوك ما على الساحة الدولية كدافع أو رد فعل على سلوك أو سياسة أخرى، كما أن هذه الدول تدعمها وتساعدها مجموعة من المقومات للوصول لأهدافها.

وفقا للنظرية توازن القوى إنه من الحتمي أن سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية لأنها القطب الوحيد في العالم يدفع دولاً أخرى لأن تصعد لبروز من أجل إقامة التوازن، حيث يرى "كينث والتز" أن القوة المسيطرة تدفع دولا أخرى لأن توازن معها،وهكذا فإن الاتحاد الأوروبي والصين وقوى أخرى سوف تسعى للصعود وإحداث توازن في السياسات العالمية.

تُعد المدرسة الواقعية من أهم النظريات في دراسة العلاقات الدولية،وأهم ماجاءت به تلك النظرية تأكيدها على القوة والمصلحة باعتبارها المحرك الأول لسلوكيات الدول إزاء بعضها البعض، والقوة تقاس بحجم الموارد المادية المتاحة لكل دولة وبمقدار النفوذ السياسي الذي يؤهله هذا الحجم لها؛ كلما زادت قوة الدولة وثراؤها طمحت في أن يكون لها تأثير إقليمي ودولي أكبر.

يرى "هانس مورغنتو" أن للقوة ثلاث مهام رئيسية في العلاقات الدولية:

- القوة كعلة مسببة (Power as a Cause): أي تكونالقوة بمثابة السبب المباشر لأي فعل سياسي (Political Action)، بمجرد امتلاك دولة ما لمقومات القوة، يعد سببا مباشرا لدفع وبسط هيمنتها وسيطرتها على الآخرين.
- القوة كمخرج/ هدف (Power as an Outcome/Goal): بأنها صراع من أجل القوة،فمهما اختلفت طبيعة السياسيات المنتهجة من طرف الدول فإنها تصب كلها في قالب القوة.
- القوة كأداة/ وسيلة (Power as a Tool/Means): تنحصر في كونها أداة لبلوغ الغايات المرجوة.(عبد الناصر جندلي، 2007، ص146).

قد أدرك الواقعيون والليبراليون بأن المكانة المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية أصبحت موضع تساؤل،لأن التطور الحاصل في العالم ينقصه الاستقرار الاجتماعي والتنظيم مع التركيز على مطالب الدول النامية بمجموعة جديدة من المبادئ والأعراف لتعزيز الأنظمة المرتبطة بالاقتصاد العالمي،حيث كانت النظرة إلى الأنظمة الموجودة هي أنها تعما ضد مصالح دول النامية،فتعرضها لمنافسة غير عادلة من طرف القوى الاقتصادية،وعليه فمطالب الدول النامية لن تبدأ في العمل إلا إذا تغير ميزان القوى في توزيع القوة على الساحة العالمية،وهو مايعني أن ساحة العلاقات الدولية هي شكل من أشكال سياسيات القوة يصعب قياس القوة،كما أن توزيعها بين الدول يتغير مع الزمن ولايوجد إجماع بين الدول حول كيفية توزيعها، ومع ذلك تظل العلاقات الدولية جزءا من عالم الضرورة وعلى الدول أن تسعى وراء القوة حتى تتمكن من البقاء في بيئة تنافسية والاستمرارية مع الزمن.

فإن التجارب السابقة توضح بشكل جلي أن المشاركة في الاقتصاد العالمي صارت هي العامل المسيطر في أداء الاقتصاد المحلي للدول المتقدمة؛ كانت علاقات الدول بالاقتصاد العالمي دائما محل إشكال لأن النظام الدولي فوضوي تصعب إدارته حتى مع وجود انظمة فعّالة، ومن هنا فإذا كان الاقتصاد الدولي هما لثروة الدول فإنه يصبح موضوع سياسي محلي مهم، ويظهر التداخل جليا في محاولات فهم العلاقة بين القوة الصاعدة في النظام الدولي، مثلا: النهد ترى الصين كتهديد لكن في نفس الوقت شريك ونموذج تسعى الهند لمحاكاته خاصة مايتعلق بالجانب الاقتصادي.

الفرع الثاني: مقومات القوى الصاعدة: تمتاز الدول الصاعدة بمجموعة من المقومات التي حققت لها مكانة بالغة الأهمية ومركز في السلم الدولي، من أبرز هذه المقومات الاقتصادية كونها القاعدة والأساس، ومن أهم المقومات التي ساهمت في بناء هذه الدول مايلي:

1. المقومات العسكرية: ترتبط القوة بالجانب العسكري،وهو ما أدركته الصين بتطوير القدرات العسكرية لجعلها ذات تقنية عالية لمواجهة التحديات القوى التقليدية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهندي، وبينما كانت دول منظمة الحلف الأطلسي تقلص نفقاتها العسكرية بسبب الأزمة المالية لعام2008م، حيث كانت نسبة انخفاض النفقات العسكرية من 11% عام 2006م لتصل 25% لعام 2011م وخفض تعداد قواتها المسلحة من 2.51 مليون عسكري عام2000م إلى 1.86 مليون في عام 2012م وبذلك تراجع دور دول حلف الناتو بالحفاظ على ضمانها للأمن العالمي. (ماهر بن إبراهيم القصير، 2014، ص278).
2. وأما روسيا الفيدرالية فقد استعادت مكانتها الاقليمية والعالمية من خلال التوجه للقرن الافريقي والمحيط الهادي عام 2015م مما يؤشر لاستعداد روسيا لمواجهة تحديات دول حلف الناتو خاصة الأمريكية والبريطانية في الشرق الأوسط وفي آسيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط.
3. حيث بدأ التحرك السريع واللافت في إعادة توزيع القوى الجيو-عسكرية للدول الكبرى: الصين، روسيا وأمريكا؛ مما ينبأ بمؤشر العد التنازلي للحرب الاستباقية متعددة الأطراف في العديد من مناطق العالم.
4. المقومات السياسية والدبلوماسية: فقد تميزت دبلوماسية الدول الصاعدة بكثرة نشاطها سواء من جانب عقد الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف من خلال الفاعلية في إطارها وامتلاك الارادة السياسية لمتابعة المصالح حيث تعتبر العلاقات الوثيقة المنضامنة بين الحكومة والأعمال من أبرز مقومات الدول الصاعدة وعلى سبيل المثال فإن الصين تمارس بشكل وغير مسبوق دولياً، دبلوماسية الاموال السائلة (Diplomacy Cash) مما أدى إلى أن تمتد مصالحها الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم(غريفيش وتيري، 2008، ص104).
5. المقومات الاقتصادية: اعتمدت الحكومات الوطنية للاقتصاديات الصاعدة عدة استراتيجيات اقتصادية منها: الأولى وهي الاستراتيجية الاقتصادية المعتمدة على التصنيع من خلال تجيع الصناعات المحلية والشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات بإرساء قواعدها والشروع بالتصنيع للاستهلاك المحلي،وتم وضع سياسات حمائية المتمثلة بالتعريفات الجمركية والحصص لحماية هذه الصناعات؛ أما الثانية وهي الاستراتيجية الاقتصادية الموجه نحو التصدير باستهداف مجموعة من الصناعات التي تتوفر فيها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وتم منح تلك الصناعات الدعم والمعاملة المتميزة.
6. المقومات الاجتماعية: يعتبر النمو السكاني مقوم هام ومساهم في نمو اقتصاديات الدول الصاعدة من خلال وفرة اليد العاملة مايوازي استقطاب للاستثمارات الرأس المال الخارجي، ورفع في معدل الادخار.
7. المقومات الثقافية: إن أهمية العامل الثقافي في السياسة العالمية برز بصعود الدول لاتنتمي إلى الحضارة الغربية بل هي تشكل مزيجا متميزا من حضارات مختلفة منها: الهندوسية في الهند والبوذية في الصين وغيرها من حضارات في جنوب افريقيا والبرازيل، طبيعة هذه الثقافات المتنوعة كجزء من ثقافات العالم المتنوعة عكس الرؤية التي تريد التسويق إلى نموذج واحد "نهاية التاريخ" وكذا مقولة "صدام الحضارات" صامويل هنتغتون في محاولة منه لبناء تطوير سامل يشرح الملامح الرئيسية لنظام السياسية الدولية، يتميز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة تحليل الأساسية (مصطفى بوخوش، 2002، ص279).

الفرع الثالث: التأثيرات الاقليمية للقوى الصاعدة: لم يعد انتقال القوى مرهون بالانتصار في ميدان المعارك بل أصبح النمو الاقتصادي المتسارع هو مفتاح انتقال مراكز القوى في العالم المعاصر، ويتسم الانتقال بطبيعة بنيوية مفاجئة وسيؤثر بشكل جذري على العلاقات الدولية والأمن والسلم الدوليين.

يعتبر الاقتصاد هو المحرك الرئيسي للسياسة العالمية والدول ترسم سياساتها الخارجية استنادا لوقائع ومعطيات اقتصادية، لقد ارتفع مركز الدول الصاعدة في سلم القوى الدولي، وأصبحت اكثر تأثيرا ونفوذا، ولاسيما بعد استمرار انجازاتها التنموية،وترابطها ومأسسة علاقاتها، وإسهامها في الحفاظ على النمو واستقرار الاقتصاد العالمي بعد الأزمات التي عرفتها.

إنّ بروز القوى الصاعد في السياسات العالمية كفاعل جديد بالسياسات التنموية العالمية وأجتدتها وله مساهمته ومقاربته في مجال التعاون والتكامل التنموي، واقع تدركه كل الأطراف وتهتم بتحليله ومتابعته،وهو إشارة إلى المتغيرات الجديدة التي تحصل على المستوى العالمي منها متغير التكنولوجيا الجديدة والقوى الصاعدة الاقتصادية.

تعتبر القوى الصاعدة نقطة تحول في موازين القوة والمسؤوليات ومراكز صنع القرار واتخاذ القرار على الصعيد الدولي يكون له أثر أن تتحول تلك القوى من مجرد منفذ او مشارك أو معارض إلى صنع السياسات العالمية.

وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" في مؤتمر علمي بأثينا في 2013/10/30 على وجود نمط جديد سوف يبرز في العلاقات الدولية، بقوله:" اليوم عندما تتبلور الهيكلة الدولية الجديدة المتعددة الأقطاب، التي تتميز بتعدد مراكز النمو ونماذج التنمية، يتعين علينا أن نوحد جهودنا ونعزز الشراكة من اجل تنفيذ المهمات المشتركة بين الجميع وايجاد حلول للتحديات العالمية، ولايجوز أن تسمح بترسيخ الخطوط الفاصلة الجديدة في القارة الأوروبية في مجالات الأمن وحرية التنقل والتكامل الاقتصادي على حد سواء، أو في أي مجال آخر". (القصير، 2014، ص285).

أما "سيمون سيرفاتي" أستاذ العلاقات الدولية ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن في مقاله: "الحركة نحو عالم مابعد الغرب"، من خلال نظرة شاملة على اللاعبين الرئيسيين في عالم مابعد الغرب والعلاقة بينهم، يؤكد أن عصر الأحادية القطبية قد ولى إلى غير رجعة، كما يستبعد أن يعود العالم إلى حالة من الثنائية القطبية، فرغم تراجع القوة الأمريكية، فإنه ليست هناك أيّ قوة دولية أخرى في نظر "سيرفاتي" قادرة على فرض الهيمنة عليها، أو حتى الوصول إلى موقع الندية معها.

أو أن العالم يتجه نحو اللاقطبية في العالم بظهور أنماط مختلفة من الرأسمالية: صينية، هندية،روسية وبرازيلية التي مافتئت تحقق نجاحا ملحوظا، وتحول ديناميكيتها الاقتصادية بشكل سريع إلى قوة ونفوذ على الصعيد السياسي.

وهذا مايسميه " هنري كسينجر" بتحولات القوة، حيث يرى أن النظام العالمي الذي كان سائدا في السبعينيات من القرن الماضي، فقد كان هناك خط استراتيجي يفصل بين القوى الدولية، يمر في وسط القارة الاوروبية؛ أما في عالم المعاصر، فمن الصعب حصر الخطوط الاستراتيجية الفاصلة، أو تحديد عامل مشترك أدنى يجمع بينها وقد ظهرت تفاوتات جوهرية في المعايير والقوة على المستوى الاستراتيجي، الدور الأمريكي على هذا المستوى في تراجع لعدة أسباب اقتصادية وسياسية، حيث من الصعب مستقبلا ضرورة التدخل العسكري الخارجي إلا تحت ظروف معينة، كما أن أوروبا قلصت بشكل عام من استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف استراتيجية واتجه اهتماماته إلى عمليات حفظ السلام وغيرها، وقد تركت الحروب الأخيرة التي خاضها الحلف الأطلسي انقسامات داخل المجتمعات الغربية، مما يقلل من احتمالات استخدام هذه الدول لقوتها العسكرية في مواجهة مشاكل أو نزاعات في مختلف أنحاء العالم.(جون بيليس و ستيف سميث، 2004، ص511).

فيما تتوسع قوة الصين المالية ستتزايد قدرتها على منح القروض والمساعدات بدرجة كبيرة، وهو ما يفوق القروض البنك الدولي، مما أدى إلى تراجع إقراض المالي لصندوق النقد الدولي.

فقد بدات منظمة التجارة العالمية تفقد من أهميتها مع نمو الاتفاقيات التجارية الثنائية التي تعقدها الصين والهند منذ عام2000م، وقد تخطت عملية تحرير التجارة في شرق آسيا منظمة التجارة العالمية.

يرى "مايكل هدسون" أن هناك تحول جوهري في ميزان القوى العالمي لمصلحة آسيا وتراجع نمط الهيمنة العالمي الراهن للولايات المتحدة الأمريكية، وسبب ذلك لايعود للصعود الآسيوي، وإنما لتراجع في قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك لن يكون هناك انهيار سريع وفوري بل تآكل تدريجي مع الوقت، حتى مع افتراض عدم وجود صيني أو هندي أو قوى آسيوية أخرى في الأفق، فإن ذلك لن يغير في حقيقة التراجع في نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

والملاحظ أن القوى تتجه نحو منحنى التنافس أكثر من التوجه نحو التواؤم بين بعضها البعض، وبالنسبة للدول الأكثر قربا من الصين، وهي: الهند واندونسيا وغيرها، هناك أولوية قصوى توليها هذه الدول للحفاظ على توازن مستقر مع الصين، والملاحظ أن الهند، استراليا،اندونسيا، اليابان وكوريا الجنوبية، كل هذه الدول وبالرغم من حجم تجارتها مع الصين، إلاّ انها تظهر مواءمة بين بعضها البعض وبين الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من المواءمة بينها وبين الصين في المستقبل. (مايكل هدسون، 2013، ص96).

بعد سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم أكثر من نصف قرن من خلال التحكم ووضع القواعد والقوانين الناظمة لعمل المؤسسات الدولية، فإن عددا من القوى الصاعدة تقوم بفرض رؤيتها وسياستها في ظل التراجع القوة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يجعلها تتقبل مشاركة القوى الصاعدة لها في السياسات العالمية.

الفرع الرابع: محددات قياس قوة الدولة: إن هناك مجموعة من المحددات التي تساهم في تحول الدول الصاعدة إلى قطب قوة أو قوة كبرى ويكون لها دور محوري في العلاقات الدولية بالتركيز على العوامل المحورية للقوة وكيفية استخدامها وأهم مؤشراتها في حقبة مابعد الصناعية التي تشهد تغيرا محوريا فيأشكال القوة خاصة مع تصاعد الجانب التكنولوجي وهو مايعرف بتكنولوجيا المعلومات وهذا مايجعل المحاور التي طرحها "كينث والتز" لقياس القوة غير كافية لكن لايغير مكانة القطاع العسكري كمحور أساسي للقوة، ناهيك على الدور العامل البشري والاقتصادي والمالي وكيف يحددان قوة الدولة.

المحور الثاني: تغير في هيكل النظام العالمي: الاتجاهات والملامح.

إنّ فهم بنية النظام الدولي ودوافع التحول والتغير فيها لايمكن دون النظر بين الاعتبار للسيا التاريخي الذي ساهم في ذلك، يرى "باري بوزان" في كتابه التحولات العالميةGlobal Transformation " أن العالم الذي تعيش فيه اليوم أو سيكون عليه في المستقبل هو ناتج ورافد أساسي للتحولات الكبرى التي وقعت في القرن التاسع عشر على موازين القوى في العالم، التحولات ساهمت في ظهور الفجوة التي لم تؤشر فقط لتوزيع " Distribution" قوة جديدة بل أظهرت نوع "Mode" جديد من القوة، عندما يبقى نوع القوة على حاله أو تغير ببطأ؛ لكن الحداثة أفروت نوع جديد من القوة له مخرجين: أولا: الفجوة بين المجتمعات أصبحت أكبر بسبب وفرة الامكانيات الموجودة لدى المجتمعات الحداثية، ثانيا: الفجوة بين المجتمعات الحديثة وغيرها أصبحت صعبة الغلق بسبب نوع القوة الجديد التي ترتكز عليها.

أصبح الغرب مهيمن على الكثير من جوانب العلاقات الدولية على أساس نوع القوة الذي اكتسبته، يعكس فيها أنواع القوة جديدة للتنظيم وأفكار جديدة غيرت النظم السابقة.

الفرع الأول: التحولات القرن التاسع عشر على العلاقات الدولية: كانت التحولات الكبرى في القرن التاسع عشر ثلاث تأثيرات رئيسية على العلاقات الدولية وهي:

أولا: انتشار الصناعة، المال، السكك الحديدية والتلغراف بالاضافة إلى تجليات الحركة الاستعمارية، ربط الأفراد والدول في نظام عالمي أكثر تداخلا، وأنتج مجتمعات أكثر ترابطا أو على الأقل كانت لبنة لتكوين مجتمع عالمي مبني على المعرفة المشتركة والوعي الجماعي.

ثانيا: التحولات في القون التاسع عشر أنتجت انفصال بين النظم الاجتماعية التي تبنت الحداثة العالمية والنظم الاجتماعية التي فشلت في ذلك وأنكرت النوع الجديد للقوة، لأن القوة بنسقها الجديد مكنت من الانفتاح على المجتمعات البعيدة وتوسيع العلاقات التجارية عالميا، هذه التفاعلات لم تكن تخضع لمبدأ المساواة لأن التحولات قسمت العالم بين دول أقلية محورية قوية وغنية وأغلبية ضعيفة وفقيرة عادة ماتتعرض للاحتلال.

ثالثا: موجة الحداثة أدت إلى ثورة في ترتب القوى الكبرى في تلك الحقبة، خاصة الدول التي تبنتها بريطانيا مثلا وفي اواخر ربع القرن التاسع عشر ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وتراجعت مكانة الدول التي تأخرت في اللحاق بموجة الحداثة كالصين والامبراطورية العثمانية وروسيا. (Barry Buzan & George Lawson, 2013, P43).

لفهم آلية التغير الكبرى في نظام القوة العالمي في القرن التاسع عشر بعد الحرب العالمية الأولى سبقتها عدة نزاعات كانت لها سببا في تغير في أمن العالم ككل، لكن بعد هذه الأحداث ظهرت نزعة ماأسماها "فليكس غيلبريت Felix Gilbert" الأحلاف الجامدة Rigidification." (Paul Kennedy, 1987, PP 337 – 338).

كان بتوقيع أغلب الدول أنه في حالة وقوع حرب كبرى سيكون في حلف معين، هذا الواقع سيعزز من صعوبة وتعقيد قياس القوة الوطنية لأن الأحلاف كما أتت بمنافع كانت لها سلبيات.

يرى "غاري شيفيلد Gary Sheffield " أن الحرب العالمية الأولى هي المنعطف الأساسي في القرن العشرين وكل ماحدث بعدها يرتبط بها(Colin S. Gray, War, 2007, P77).

في صناعة شكل القرن العشرين على المستوى السياسي العسكري والاستراتيجي، فإن نظام العالمي الناتج بعد نهايتها تمت صياغته على هذا الأساس.(Kenneth N. Waltz, 2001, P 236)

فقد أطلق " فرانك نيكوفيش Frank Ninkovich " تسمية " القرن الويلسوني Wilsonian Century" على القرن العشرين للدور الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى، حدد من خلال نقاط ويلسون الأربع عشر شكل النظام العالمي بعد ذلك، إن الحاجة لفهم أفكار ويلسون وتأثير اتجاهه أساسي لفهم السياسة العالمية في تلك الفترة ودور الولايات المتحدة الأمريكية(Trygve Throntveit, 2011, P450)

فقد تم إنشاء منظمة عالمية تبنى على مبدأ الأمن الجماعي وهي عصبة الأمم التي سعت إلى السلم،فكانت محاولة رسمية لنع هيكل عالمي لحل المشاكل من خلال مؤسسة عالمية دائمة، بغض النظر عن فشلها الذريع في اتخاذ إجراءات ضد الدول كألمانيا واليابان وايطاليا، فإن عصبة الأمم مهدت لظهور المتحدة سنة 1945. (John Baylis & Steve Smith, 2002, P56)

فبعد الأزمة المالية 1929 برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في الاقتصاد العالمي، أصبحت نتتج 42% من الصناعة العالمية مقارنة ببريطانيا وفرنسا وألمانيا مجتمعة ماقدره 28%؛ اعتبرت الولايات المتحدة كمحرك مالي للاقتصاد العالمي.

وبعد الحرب العالمية الثانية1945 كانت القوة الأوروبية تتراجع شيئا فشيئا والاقتصاد كان يعاني هذا ماجعل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي يظهران كقوة عظمى على الساحة بسبب القوة العسكرية وهيمنة وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبدأ المرجعية للذهب الذي يربط كل الدول في شبكة ثابتة لتحويل العملات، فقد برزت الثنائية القطبية الذي كان سمة النظام الدولي في مرحلة بعد 1945م.

فحسب "والتز" ثمة خمس أنواع من التطورات يمكن أن تزعزع استقرار الأنظمة ثنائية القطبية وتطلق الصراع الهيمنة الأحادية وهي:

1. فشل أحد القطبين في ممارسة دوره في خلق التوازن الثنائي.
2. خطر ظهور طرف ثالث يحدث اضطرابا في التوازن ثنائي القطبي، فيرى الكثير من المحللين في العلاقات الدولية أن النظام ثنائي قطبي الأكثر استقرارا.
3. تحول الصراع بين المعسكرين إلى مباراة صفرية.
4. خطر تورط القوى الكبرى في طموحات الحلفاء الصغار.
5. خطر فقدان السيطرة على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالتغير الثوري السريع داخل الدول تنشأ غموض ومخاوف لدى النخب السياسية في القوى الكبرى، التي تؤدي بحدوث تغيرات في العلاقات السياسية بين الدول وحسب وإنما تؤدي بحدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية أيضا. (روبرت غيلين، 2009، ص281-283).

نهاية الحرب الباردة وتأثيرها على النظام العالمي: إن الأحداث التي شهدها العالم بين 1989 إلى غاية 1991 تمثل نقطة تحول أساسية في العلاقات الدولية وهي:

- نهاية الثنائية القطبية في العلاقات الدولية.
- تغير نوعي على مستوى الدولة القومية التي كانت تتبع ايديولوجيا معينة ضمن منظومة المعسكر الشرقي نحو المنوذج البراغماتي في العلاقات الدولية.
- تغير المحوري لدول المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة التي تحررت من الاستخدام الايديولوجي، نهاية الأحلاف المتعددة مثل حلف وارسو لكن الحلف الأطلسي بقي من خلال تعديل توجهاته وسياساته خدمة لأهداف المرحلة المقبلة.

الفرع الأول: النظام الدولي بعد الحرب الباردة: إن مرحلة مابعد الحرب الباردة تميزت بالغموض من خلال تعدد وجهات النظر وتضاربها فيما يخص مستقبل النظام العالمي، والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب المهيمن في النظام العالمي.

حسب "فوكوياما" في كتابه: "نهاية التاريخ" يؤكد ترجيح الميزان نحو القوى الفردية على حساب الجماعية ويعتبر بذلك انتصارا تاريخيا لقوى الفردية وهو نهاية مرحلة من مراحل التاريخ وبداية مرحلة الليبرالية الاقتصادية التي ستظهر في كافة انحاء العالم، مايجعل انحصار الصراع الايديولوجي أساساً ويفسح المجال أمام الوسائل بدل من الايديولوجيات وسيستمر هذا النمط في المستقبل المنظور وربما للأبد، لأنه لايوجد بديل عن الليبرالية الرأسمالية.

أما بخصوص الاقتصاد السياسي الدولي فقد نزعت الليبرالية إلى التقليل من شأن القوة التحويلية للعولمة من خلال نظرتها الايجابية للاعتمادية الاقتصادية،هذا ماجعلها تتجاهل المشاكل الاجتماعية والسياسية التي يتسبب فيها الاقتصاد المعولم والقطاع الخاص الذي يفرض قوة جديدة قد تكون خطيرة في حد ذاتها. ((Adrian Hyde-Price,2007, p26).

ويعتبر "جون ميرشايمر" النزعة التفائلية للولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة تتم عن سوء فهم للتاريخ، لأنه حسبه الحرب الباردة لم تهدد الأمن العالمي بقدر ماجعلت العالم مكانا آمنا منذ 1945م، فالتوزيع الجديد للقوى حسبه يجعل النظام العالمي أقل استقرار وماحصل في أوربا الشرقية بعد الحرب الباردة هو السبب الأساسي في عد الاستقرار.(John J. Mearsheimer, 1990, P10.)

يرى "جون ماشايمر" أن الحرب والسلم تقع في بنية النظام العالمي في حد ذاته وليست في طبيعة الدول منفردة، واحتمالات وقوع حرب شاملة جديدة في أوروبا بعد الحرب الباردة تزيد في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب لأنه حسب

القراءة التاريخية فالحروب التي وقعت في أوروبا قبل سنة 1945م كان سببها وجود تعدد قطبي أدى إلى تصارع بين الدول الأوروبية وأن غياب الحرب في أوروبا سنة 1945م كان بسبب ثلاث محددات وهي:

- التوزيع الثنائي القطب للقوات العسكرية في القارة الأوروبية.
- التقارب في حجم القوة العسكرية بين القطبين، حال دون تحويل اللعبة إلى محصلة صفرية.
- التوازن في الردع النووي بين القطبين، حال دون وقوع حرب كبرى.

يقر"جون ميرشايمر" بوجود عوامل داخلية وقومية يمكن أن تزيد احتمالات وقوع حرب لكن يبقى عامل القوة العسكرية هو المحرك الأساسي وأهم محدد لاحتمال وقوع الحرب من عدمه، وخلال الحرب الباردة لم تشهد أوروبا حربا كبرى على غرار الحربين العالميتين وهذا حسب الواقعية الجديدة راجع إلى التعددية القطبية التي كانت سائدة في تلك الفترة. (John J. Mearsheimer, 1990, P3-10)

أما حسب "صامويل هنتغتون" في كتابه:" صدام الحضارات" أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الذي سيشكل معالم مابعد الحرب الباردة وبذلك حذر مما يخبأه مستقبل السياسة العالمية؛ بعض المحللين استنتجوا أن العالم الذي تحدث عنه "صامويل هنتغتون" في أطروحته "صدام الحضارات" لم يُوجد بعد، أما ماذهب إليه "صامويل هنتغتون" ماهي إلاّ محاولة لصنع عدو جديد للولايات المتحدة الأمريكية لتبرير بقائها كمهيمن ومسيطر في السياسة العالمية.

يرى "صامويل هنتغتون" أن السياسة العالمية دخلت مرحلة جديدة مع نهاية الحرب الباردة، رغم السيناريوهات العديدة لما سيكون عليه هيكل النظام الدولي والسياسية العالمية، لكن لم يحددوا المتغير الأهم الذي يؤدي إلى النزاع وعدم الاستقرار في العالم، ويفترض "صامويل هنتغتون" أن السبب الرئيسي للصراع في عالم مابعد الحرب الباردة لن يكون ايديولوجي أو حتى اقتصادي بل سيكون مصدر النزاع يكون ثقافي بالأساس، ستبقى الدولة القومية هي الفاعل الرئيسي في السياسة العالمية، لكن النزاعات والصراعات سيكون بين الأمم والمجموعات التي تنحدر من حضارات مختلفة، صدام الحضارات سيهيمن على السياسة العالمية.(Samuel P. Huntington,1993, P01-03)

مع نهاية الحرب الباردة السياسة العالمية تحولت من مرحلة الحضارة الغربية فقط إلى مرحلة محورها الأساسي العلاقة بين الغرب وغير الغرب يعني بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى الذين سيشاركونفي صناعة وصياغة التاريخ.

نشر "روبرت كابلان" في فيفري 1994 مقالا بعنوان: "الفوضى القادمة The Coming Anarchy" في مجلة الأتلانتيك Atlantic، عن رؤيته الخاصة لعالم مابعد الحرب الباردة الذي حسبه يستتب تحلل واختفاء البُنى والمسلمات التقليدية فيه في صناعة الفوضى، مثلا في بعض دول افريقيا مما تعيشه من انعدام وفشل الحكومات وتصاعد النزاعات القبلية والأمراض والأوبئة فالحياة صارت عبأ على شعوب هذه الدول من فقر وحرمان واللأمن وفي مناطق أخرى من العالم تسبب النزاع الايديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية فيها نزاع حول الموارد الأساسية كالماء والغذاء مع الزيادة في التعداد السكاني.

حاول "روبرت كابلان" أن يقسم العالم بعد الحرب الباردة إلى قسمين: دول تتمتع فيها الشعوب بالأمن والغذاء والصحة واستعمال التكنولوجيا، وقسم تكون فيه ظروف صحية متراجعة جدا مع انعدام الأمن؛ وفي الأخير تأتي مرحلة أين نبدأ الحرب بين القسمين مااصطلح عليه "كابلان" الفوضى القادمة.(Robert Kaplan,1994, P02-10)

الفرع الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن بعد الحرب الباردة: بعد نهاية الحرب الباردة أصبح النظام الدولي الجديد أحادي قطبي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية دون منافس، وقدرتها على استعمال القوة العسكرية وتجنيد حلفائها في حلف الأطلسي لحسم أي صراع، ولممارسة مسؤولياتها في المحافظة على الاستقرار وتوجيه الحركة العالمية باتجاه الديمقراطية، قد فسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح القوة العظمى الوحيدة بفضل قوتها ومكانتها وهي بذلك مركزا للقوة العالمية قادرة على استخدام وتوظيف ماتمتلكه من عناصر القوة في تنظيم وإدارة الشؤون العالمية دون منافس حقيقي أو تحد من جانب أي قوة دولية أخرى، وإن انتصار الايديولوجية الليبرالية في الحرب الباردة يضيف قدرات للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب المهيمن ومصدرا إضافي يتمثل في جاذبية أفكار الليبرالية وقدرتها على التأثير الثقافي والايديولوجي على وحدات النظام الأخرى، فضلا عن تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدر من التفوق في عديد من مقومات وعناصر القوة كتفوق التكنولوجي والعسكري والانتشار نموذج الأمريكي ونطاق الدبلوماسية الدولية وشبكة العلاقات السياسية. (منير محمود،2019، ص10).

إن طبيعة الهيمنة الأمريكية يتمثل في:

- الجانب الاقتصادي: من خلال أمننة القضايا الاقتصادية التي لاتتأثر عادة بالمجالات الأمنية، فالعولمة الاقتصادية ينظر لها من خلال الأجندة الأمنية الأمريكية. (Mark Beeson & Richard Higgott,2003, p14.).
- الجانب السياسي: بالتركيز على موضوع الديمقراطية وموضوع السوق الحرة وبروز النظام العالمي الجديد فقد تم تبني أفكار فوكوياما من خلال جعل الولايات المتحدة الأمريكية فكرة في ذهن الكثير من شعوب العالم وجعلها هي قلب العالم ونموذج الحرية والديمقراطية. (Hunt H. Michael, 2007, P271.)

- الجانب العسكري: لقد كانت حرب الخليج الأولى نموذجاً تسويقيا للنموذج الأمريكي وتأكيدا للقوتها وتفوقها وإستمرارها في قيادة العالم، بالاضافة في التدخل في البوسنة بعد فشل الدول الأوروبية في حل النزاع.
- الجانب الثقافي: إن النموذج الثقافي الأمريكي كان له تأثير على باقي دول العالم من خلال طريقة اللباس والأكل والموسيقى وغيرها حتى أصبح الحلم الأمريكي هو حلم العالم.

الفرع الثالث: مستقبل النظام العالمي: بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت الحاجة إلى قطب يؤسس لنوع من التوازن في القوى ويحفظ السلام وهذا هو الدور الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن في النظام العالمي الجديد.

فإن حقبة الحرب الباردة تبدأ من عام 2000م إلى يومنا هذا، وهي مرحلة تميزت بظهور قوى صاعدة على الساحة العالمية على غرار مجموعة البريكس (BRICS) – البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا- هذا الصعود يغلب عليه الجانب الاقتصادي أساساً، هذا ما أفرز أطروحات تتنبأ بانتهاء حقبة الهيمنة والسيطرة الولايات المتحدة الأمريكة – أي مرحلة الأحادية القطبية- من خلال طرح سيناريوهات لما سيكون عليه هيكل النظام العالمي، وعليه هناك من تنبأ بانتهاء الحقبة الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية – حسب "ستيفن والت وجون ميرشايمر- لصالح نظام متعدد الأقطاب، وهناك سيناريو يطرحه – ريتشارد هاس وباري بوزان – وهو اللاقطبية.

1. سيناريو نظام عالمي متعدد الأقطاب: يطرح هذا السيناريو بروز قوى اقليمية منفردة كالهند، البرازيل والصين، روسيا والاتحاد الأوروبي، ستكون لهم هيمنة اقليمية سيمارسون نوعا من الهيمنة في مناطق نفوذهم الاقليمية، وبذلك ستتراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية وستكتفي بدورها في نطاقها الاقليمي فقط؛ وهذا السيناريو يطرح تراجع النظام العالمي من المستوى العالمي إلى المستوى الاقليمي.

في هذا الصدد يرى "ميشال ماي Michael May" أن المؤشرات النووية لوحدها تشير إلى أننا نعيش ضمن نظام عالمي متعدد الأقطاب، لأن القدرة النووية تحتم على القوى الكبرى أن ترضخ لمتطلبات بعضها البعض. (Bradley H. Roberts, 1996, P04-05).

قد أنهت أحداث 2001/09/11 بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في العلاقات الدولية لأن رد الفعل الدول على الأحداث 09/11 هو إنشاء تحالف ضد تنظيم القاعدة إدراكاً منها على مصدر تهديد أنه لايحمل الصفة الدولاتية؛ أما حرب العراق 2003 اتسمت بالرفض الدولي خاصة من طرف روسيا الفيدرالية والصين الشعبية ومن فرنسا، فرغم االنجاح العسكري إلاّ أنها أخفقت دبلوماسيا لعدم شرعية هذه الحرب التي كانت خارج نطاق منظمة الأمم المتحدة، وأخيرا، الأزمة المالية 2008 أدت إلى تراجع الهيمنة القطبية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وتزايد تنامي الاقتصاديات الصاعدة مثل الصين والهند ويؤشر لأننا نتجه نحو عالم متعدد الأقطاب. (Ivan Krastev & Mark Leonard, 2009,pp63.64.).

2. سيناريو نظام عالمي اللاقطبي: يرجع طرح النظام العالمي اللاقطبي "ريتشارد هاس Richard Hass" في مقال بمجلة الشؤون الخارجية في صيف 2008، غير أن "باري بوزان Barry Buzan" تبنى نفس الطرح بعد أن كان في سنة 2004 يساند التيار السائد الذي يمسل نحو بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد في العلاقات الدولية. (Barry Buzan, 2008, p04.)

حسب "هاس" تتصف العلاقات الدولية للقرن العشرين بأنها تتحول نحو اللاقطبية التي تفهم على أنها: عالم لاتهيمن عليه دولة أو اثنتان أو حتى بعض دول لكن بالعشرات من الفواعل الذين يمتلكون ويمارسون العديد من أشكال القوة، هذا يمثل نقلة نوعية من الماضي والنموذج التاريخي الذي ساد العالم لقرون. (Richard N. Hass, 2008, p01).

إن طبيعة النظام العالمي اللاقطبي يتصف بالعديد من المراكز التي لها قوة مميزة، بخلاف التعددية القطبية التي تتضمن العديد من الأقطاب المنفردة تتركز حولها القوة، يتسم بعدم وجود قوة واحدة مهيمنة أز سيصبح النظام أحادي القطب أو وجود محورين للقوة كما هو في نموذج الحرب الباردة مما يجعل النظام الثنائي القطب.

3. سيناريو نظام عالمي أحادي قطبي سياسي ومتعدد الأقطاب إقتصادياً: إن حال النظام العالمي اليوم (في عام 2021) قد يبدو أنه متعدد الأقطاب بوجود قوى كبرى مثال: الصين، الاتحاد الأوروبي والهند وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذا المظهر قد يكون مخادعاً لأنه النظام العالمي الحالي (في عام 2021) يختلف جذرياً عن التعددية القطبية الكلاسيكية لأن وجود العديد من مراكز القوة غير طبيعة الدولة القوية التي لايمكن القول عنها أنها أساس العلاقات الدولية والفاعل الوحيد فيها في القرن العشرين، مكانة الدولة القومية أصبحت مهددة من طرف العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات.

فإن القوة موجودة في عدة أماكن ومراكز على غرار الدول الصاعدة وكذلك ستكون على قائمة مراكز القوة على غرار المنظمات ذات طابع الكوسموبوليتية مثال: صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة والبنك العالمي، والمنظمات الاقليمية مثال: الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية، منظمة الدول الأمريكية والمنظمات الناشطة مثال: منظمة الطاقة العالمية، الأوبيك، منظمة الصحة العالمية، وكذا الشركات الكبرى العالمية التي تتحكم في منابع الطاقة والتمويل والتصنيع، وكذلك

المؤسسات الاعلامية الكبرى مثال: بي بي سي، سي آن أن والجزيرة وغيرها، (Ibid., p02) فيمكن القول أن النظام العالمي يسير نحو نظام متعدد الأقطاب في المجال الاقتصادي وأوحادي القطب سياسياً من خلال هيمنة النموذج الليبرالي الغربي ومنه يطرح الصعود الذي تشهده عدة دول أسئلة حول مستقبل النظام العالمي ومدى نجاحه في فرض الانتقال إلى قطبية متعددة تجمع بين دول من خارج النموذج الغربي الذي ظل منذ سقوط جدار برلين، وهو ماتسعى إليه الدول الصاعدة من خلال زيادة جهودهم المشتركة ضد توسع الحلف الأطلسي (NATO) ومما يجعل لموقف هذه الدول تأثيرا هاما في قضايا دولية تشمل الطاقة والأمن الغذائي والهجرة الدولية غير نظامية والجرائم المنظمة عابرة للحدود والارهاب وضبط التسلح النووي وقواعد التجارة الدولية والاستثمار والتعاون الأمني والتقسيم الدولي للعمل والعديد من القضايا الراهنة الأخرى.

النتائج: من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية.
- القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في مجالها وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة العالمية.
- امتلاك عناصر القوة لا تكفي حتى تكون الدولة مؤثرة فلا بد من تبني سياسات فعّالة للاستخدامها.
- القوى الصاعدة مصطلح يفهم منه تغيير الشكل الأحادي القطبية في الهيكل العالمي لتوزيع القوة.
- العامل الاقتصادي سيطر ومازال يسيطر على علاقات القوى في النظام العالمي.
- النظام العالمي يتجه نحو نموذج متعدد الأقطاب أو اللاقطبي دون الولايات المتحدة الأمريكية.
- العامل العسكري والاقتصادي والتكنولوجي يتفاعلون فيما بينهم لبلورو قوة الدولة، ولايمكن قياس قوة الدولة إلاّ بفهم العلاقة بينهم.
- رغم وجود مقومات للدول الصاعدة إلاّ أن هذه القمومات لا تجتمع في دولة واحدة، فدرجة الصعود تختلف من دولة إلى أخرى وحتى في المستوى.

التوصيات: من خلال الدراسة توصلنا إلى التوصيات التالية:

- يجب بناء أطر مؤسساتية تعاونية وتقوية دور المجتمع العالمي والفواعل غير الرسمية وبلورة آليات فعّالة على المستوى العالمي.
- يجب إعادة بناء نظام عالمي جديد في ظل التنوع الثقافي والحضاري.
- ضرورة وجود وعي وإدراك حقيقي لرهانات والتحديات التي توجهها البشرية جمعاء.
- ضرورة انشاء مراكز الأبحاث مهمتها الأساسية تقديم الرؤى والبرامج.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن شكل النظام العالمي في تغير مستمر لم تبرز ملامحه بعد بصفة نهائية، سواء نحو نظام متعدد الأقطاب يقوم على التحالفات مابين الدول في اقطاب موحدة تجمعها مصالح مشتركة، إضافة إلى طبيعة التغيرات التي طرأت على اهتمامات النظام العالمي خصوصا بعد أحداث 11سبتمبر2001م وبذلك فإن المرحلة الحالية (2021م) هي مرحلة إرهاصات تشكيل نظام عالمي جديد لم تحدد معالمه بعد ولكنها في طور والتشكيل والتكوين، ينقسم العالم إلى عدة أقطاب ببروز القوى الصاعدة التي تغير موازين القوى العالمية وبذلك تتراجع القوى التقليدية لصالح القوى الجديدة التي تساهم في تشكيل وبلورة نظام عالمي جديد.

قائمة المراجع:

أولاً: بالغة العربية:

1- الكتب:

بيليس جون و سميث ستيف. (2004)، عولمة السياسة العالمية، الامارات: مركز الخليج للأبحاث.

جندلي عبد الناصر. (2007)، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر: الخلدونية.

غريفيش مارتن و أوكالاهان تيري. (2008)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الامارات: مركز الخليج للأبحاث.

غيلين روبرت.(2009)، الحرب والتغير في السياسة العالمية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

فرج أنور محمد. (2007)، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية "دراسة نقدية مقارنة في ضوء المعاصرة" السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
القصير ماهر بن إبراهيم. (2014)، تكتل دول البريكس نشأته-إقتصادية-أهدافه، القاهرة: الفكر العربي.
موغل فرانسوا شارل. (2010)، تاريخ العلاقت الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
هدسون مايكل. (2013)، الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المجلات:

بوخوش مصطفى. (2002)، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، عدد3، أكتوبر.
خنوش محمد. (د.س.ن)، الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، عدد10، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
مباركية منير. (2015)، القوى الصاعدة والعالم الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية مابعد2018، رؤى استراتيجية، الجزائر: قسم العلوم السياسية، جانفي.

2- المواقع الالكترونية:

السيد منير محمود بدوي. (2019)، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ إنتهاء الحرب الباردة، الرابط: http://faculty.Ksu.edu.sa/MOUNIR/Publications

ثانيا: باللغة الأجنبية:

Books :

Buzan Barry. (2008), A World Order Without Superpowers: Decentered Globalism, London: The Inaugural Kenneth N. Waltz Lecture.
Baylis John & Steve Smith. (2002), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relation, 2nd ed, London: Oxford University Press.
Bradley H. Roberts. (1996), World Order in the Post-Post-Cold War Era: Beyond the Rogue State Problem? Virginia: Institute for Defense Analyses.
Buzan Barry & Lawson George. (2013), The Global Transformation: History, Modernity the Making of International Relation, London: Cambridge Press.
Gray S. Colin. (2007), War, Peace & International Relations, London: Routledge.
Hyde-Price Adrian. (2007), European Security in the Twenty-first Century: The Challenge of Multipolarity, London: Routledge
Kennedy Paul. (1987), The Rise & Fall of the Great Powers, New York: Vintage Books.
Kenneth N. Waltz. (2001), Man, The State, & War: A Theoretical Analysis, 3rd ed, New York: Colombia University Press.
Kobayashi Mark. (2008), Building a Future with BRICs: The Next Decade for Offshoring, London: Springer.
Krastev Ivan & Leonard Mark. (2009), What Does Russia Think, London: European Council on Foreign Relation.
Michael H. Hunt. (2007), the American Ascendancy: how the united states gained & wielded global dominance, North Carolina: The University of North Carolina Press.

Review:

Beeson Mark & Higgott Richard. (2003), Hegemony, Institutionalism & US Foreign Policy: Theory & Practice in Comparative Historical Perspective, The British International Studies Association Conference, December 15-17, Birmingham, 14.
Dorion Philippe. (2014), L'Afrique du Sud : le « S » dans les « BRICs », Université d'Ottawa, Ecole Supérieur d'affaires Publiques et Internationales, 19 Novembre.
Hass N. Richard. (2008), The Age of Nonpolarity: What Will Follow US Dominance, Foreign Affairs May/June.